مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: وسائل الإعلام الحديثة وأثرها في الرأي العام الضامن لشرعية السلطة
اسم الكاتب: م.د. بلاسم عدنان عبدالله، م.د. أحمد فاضل حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1006
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

وسائل الإعلام الحديثة وأثرها في الرأي العام الضامن لشرعية السلطة

م.د. بلاسم عدنان عبد اللّه

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

م.د. أحمد فاضل حسين

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

ملخص البحث

لابد لنا من تحديد مفاهيم الرأي العام وشرعية السلطة ووسائل الاعلام الحديثة فمن خلال تحديد مفهوم الرأي العام يتبين لنا كيفية مساهمة الافراد في تقييم تصرفات الحكام ومدى قبولها من قبل الافراد ومن أهم الوسائل التي يتكون من خلالها الرأي العام هي وسائل الاعلام الحديثة من فضائيات وانترنيت وهاتف محمول يساهم من خلالها الافراد في التعبير عن أرائهم في كيفية ممارسة السلطة. لقد ساهمت وسائل الاعلام الحديثة في تمكين الافراد بسهولة وبكلفة قليلة من التعبير عن أرائهم وانتقادهم لعمل الحكام و ساهمت هذه الوسائل في تكوين الاحتجاجات الشعبية والاعتصامات والثورات التي اطاحت بالحكام غير الشرعيين، كما استخدمت الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني هذه الوسائل في تكوين الرأي العام وايصال صوتها للأفراد ومن خلالها بينت تقييمها لعمل الحكام ومدى شرعية تصرفاتهم . ولقد ركزنا من خلال هذا البحث على فاعلية استخدام وسائل الاعلام الحديثة في البلدان العربية بشكل خاص نظرا لطبيعة المرحلة التي تشهدها هذه البلدان من دعوات الى حرية التعبير والى تغيير للأنظمة السياسية المستبدة والتي فقدت شرعيتها وسوف نبين كيف استخدم الافراد في العالم العربي هذه الوسائل الحديثة وكيف أثرت فيهم لأحداث هذا التغيير المنشود.

المقدمـــــة

إن وجود الافراد في داخل المجتمع فرضته الطبيعة الاجتماعية للأفراد فالإنسان بطبيعته اجتماعي ولا يستطيع العيش خارج المجتمع وضرورة عيش الانسان في داخل المجتمع قد يترتب عليه حصول خلافات بين الافراد ومنازعات ولا يمكن حل هذه المنازعات الا من خلال قوة قادرة على فرض ارادتها على جميع من يوجد داخل المجتمع وهذه القوة هي سلطة الحكام ، اذا الاصل ان السلطة مصدرها المجتمع وهي موجودة في الاصل لاستمرارية حياة الافراد في داخل المجتمع وعلى هذا الاساس فإن السلطة في ممارستها يجب ان تكون في مصلحة الافراد وهذا ما يعرف بشرعية السلطة اي ان الحكام يجب ان يمارسوا السلطة ويجب ان تحظى ممارستهم للسلطة برضا المحكومين و الا فقد الحكام شرعيتهم في نظر الافراد مما يفسح المجال أمام الافراد لتغييرهم، وهنالك عدة وسائل يستطيع من خلالها الافراد اجبار الحكام على احترام الشرعية ومن أهم هذه الوسائل الرأي العام .

هنالك عدة ضمانات لمراقبة سلطة الحكام واجبارهم على احترام الشرعية وتلبية احتياجات الافراد مثل الانتخابات حيث يستطيع الافراد تغيير الحكام الذين لا يلبون مطالبهم ولكن الانتخابات تحتاج الى وقت وتنظيم وقد لا تخلو من تأثير للحكام عليها ، كذلك هنالك الرقابة البرلمانية التي يمارسها البرلمان على عمل الحكام وهنالك الرقابة القضائية ...الخ، ولكن الرأي العام يعتبر من افضل الضمانات لحماية الشرعية واجبار الحكام على تلبية مطالب الافراد لأنه يسمح للأفراد بشكل مباشر في التعبير عن افكارهم فهو حصيلة اراء الافراد حول قضية معينة وبقدر تعلق الامر بالسلطة فان الرأي العام هو الذي يتمثل في مجموع اراء الافراد حول مدى استجابة الحكام لمطالبهم واجبارهم على تحقيقها لان السلطة اذا لم تستجب لهم سوف تفقد شرعيتها ويكون مصيرها الزوال والسقوط لأنه لا يبقى امام الافراد بعد فقدان السلطة لشرعيتها إلا تغييرها بكافة الوسائل ومنها القيام بالثورة لتغيير الحكام لانهم فقدوا شرعيتهم. وعلى هذا الاساس ولما يتمتع به الرأي العام من هذه الاهمية فهو يعتبر من اهم الضمانات التي تحمي الشرعية ومن خلال وسائله المتعددة وفي مقدمتها وسائل الاعلام لأنها المعبرة بشكل

مباشر عن اراء الافراد في جميع القضايا ومنها القضايا السياسية وفي مقدمتها قضية الشرعية لذا فينبغي التعرف اولا على فكرة الشرعية ومن ثم بيان التطور الحاصل في الوسائل المؤثرة في الرأي العام لكي يتبن لنا فاعلية هذه الوسائل المستخدمة من الافراد في تقدير مدى شرعية السلطة ومن قبل الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والتي تعتبر من مكونات الرأي العام الضامن لشرعية السلطة.

لم تعد وسائل الإعلام في يومنا هذا مجرد مصدر للأخبار أو أداة للترفيه، بل أنها أضحت تساهم بشكل كبير في صياغة الآراء والقيم، ويمكنها أن ترفع من حساسية مختلف فئات الشعب تجاه مواضيع معينة، كما يمكنها تعبئة الرأي العام في اتجاه هي تريده بالذات، وخصوصا اذا ما تعلق الأمر بالشباب الذي يستمد معلوماته بشكل أكبر من الانترنت، ومن القنوات الفضائية، ويعتمد عليها في تكوين مواقفه السياسية. وتمثل الانترنت أيضاً المنبر الذي يعبر خلاله الشباب عن أنفسهم، خاصة في الدول التي تعاني من قمع الحريات. فهناك يمكن للشباب الحديث بلا رقابة، وبلا وسيط الاتصال بالعالم الخارجي والتعرف على كل جديد، فيشعر المستخدم عندئذ بمشاركته الإيجابية في الحدث الإعلامي. وربما ليست السلطة الإعلامية أمراً جديداً، بيد أن شبكة الاتصال الواسعة اليوم، جعلت العالم مفتوحاً وبلا حدود في تناقل المعلومات(*).

لذلك اثرنا ان نبحث هذا الموضوع في ثلاثة مباحث في المبحث الاول نتعرف على مفاهيم الرأي العام وشرعية السلطة ووسائل الاعلام الحديثة فمن خلال تحديد مفهوم الرأي العام يتبين لنا كيفية مساهمة الافراد في تقييم تصرفات الحكام ومدى قبولها من قبل الافراد ومن أهم الوسائل التي يتكون من خلالها الرأي العام هي وسائل الاعلام الحديثة من فضائيات وانترنيت وهاتف محمول يساهم من خلالها الافراد في التعبير عن أرائهم في كيفية ممارسة السلطة.

وفي المبحث الثاني نتعرف على أثر وسائل الاعلام الحديثة في تكوين الرأي العام ففي البداية لابد لنا من التعرف على كيفية تكوين الرأي العام فهنالك عدة وسائل تساهم في تكوين الرأي العام منها الاحزاب السياسية وجماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني ولكن وبقدر تعلق الامر بالبحث فقد ركزنا على وسائل الاعلام باعتبارها من الوسائل المهمة في تكوين الرأي

العام و بينا التطور الحاصل في هذه الوسائل وكيف انعكس على الرأي العام مما دعا البعض الى اقتراح ما يعرف بالرأي العام الالكتروني من خلال اعتماد وسائل الاعلام الحديثة في تكوين الرأي العام المؤثر في السلطة .

اما في المبحث الثالث فقد بينا فاعلية استخدام الافراد لوسائل الاعلام الحديثة في التعبير عن رأيهم في عمل الحكام ومدى استجابة الحكام لمطالب الافراد وبينا كيف ساهمت وسائل الاعلام الحديثة في تمكين الافراد بسهولة وبكلفة قليلة من التعبير عن أرائهم وانتقادهم لعمل الحكام وكيف ساهمت هذه الوسائل في تكوين الاحتجاجات الشعبية والاعتصامات والثورات التي اطاحت بالحكام غير الشرعيين ، كما بينا من خلال هذا المبحث كيف استخدمت الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني هذه الوسائل في تكوين الرأي العام وايصال صوتها للأفراد ومن خلالها بينت تقييمها لعمل الحكام ومدى شرعية تصرفاتهم . ولقد ركزنا من خلال هذا البحث على فاعلية استخدام وسائل الاعلام الحديثة في البلدان العربية بشكل خاص نظرا لطبيعة المرحلة التي تشهدها هذه البلدان من دعوات الى حرية التعبير والى تغيير للأنظمة السياسية المستبدة والتي فقدت شرعيتها وسوف نبين كيف استخدم الافراد في العالم العربي هذه الوسائل الحديثة وكيف أثرت فيهم لأحداث هذا التغيير المنشود.

الباحثان

المبحث الأول
مفهوم وسائل الاعلام الحديثة والرأي العام وشرعية السلطة

سوف نتعرف من خلال هذا المبحث على مفهوم وسائل الاعلام الحديثة ومفهوم الرأي العام ومن ثم نتعرف على مفهوم شرعية السلطة وذلك في ثلاث مطالب وكما يلي :-

المطلب الاول : تعريف وسائل الاعلام الحديثة.

المطلب الثاني: تعريف الرأي العام وانواعه.

المطلب الثالث :مفهوم الشرعية.

المطلب الاول : تعريف وسائل الاعلام

يعرف عصرنا الحالي بانه عصر الثورة العلمية والتكنلوجية فانه ايضاً عصر وسائل الاتصال الحديثة أو عصر الاعلام فقد تعددت هذه الوسائل وتقدمت اساليبها وتقنياتها وصارت تعتمد على ادق المستحدثات العلمية واكثرها تعقيداً لقد شهدت وسائل الاعلام عدة تطورات وابتكارات بدءاً بالاتصالات السلكية وللاسلكية مروراً بالهاتف والنصوص المتلفزة وانتهت بالأقمار الصناعية والالياف الضوئية .

إن هذه التطورات فرضت تحديات على وسائل الاعلام التقليدية فالصحافة مثلاً كوسيلة اعلام مكتوبة اصبحت تواجه تحدياً يتمثل فيما يعرف بالصحافة الالكترونية أو صحافة الانترنيت كذلك الامر بالنسبة للراديو في ظل وجود الراديو الرقمي كما لم يكن التلفزيون بعيداً عن هذه التطورات حيث تغيرت وظائف التلفزيون وتغير اداؤه واقتصادياته بعد ان تغيرت طبيعة الجمهور ذاته من متلقي سلبي الى مشارك فعال وفي الحقيقة ان كل وسائل الاتصال الحديثة تعتمد وبشكل كبير على الاتصال من خلال الأقمار الصناعية لذا أن التطور في وسائل الاعلام

الحديثة اعتمد على التطور في الاقمار الصناعية .فهنا سوف نبين في البداية الاقمار الصناعية ومزاياها وسلبياتها ثم نتعرف على باقي اجهزة الاتصال والاعلام[١].

اولاً: الاقمار الصناعية: ويسمى بوسيلة الوسائل فهو ذو عدة وظائف مثل استلام الموجات الصاعدة من المحطات الارضية ثم تغير ترددها وارسالها مرة اخرى الى المحطات الارضية وهو ذو عدة استعمالات اهمها:- التلفزيون والراديو والاتصال الهاتفي والخدمات البريدية والالكترونية والمعلوماتية والخدمات التجارية وادارة الاعمال والصناعات.

ثانياً: الهاتف النقال: ويسمى بالهاتف الخلوي أو الهاتف الجوال أو المحول وهو احد اشكال الاتصال ويعتمد على الاتصال اللاسلكي عن طريق شبكة ابراج البث الموزعة ضمن مساحة معينة ان عدد مستخدمي هذه الاجهزة في العالم والعالم العربي يتزايد بشكل يومي ليحل محل اجهزة الاتصال الثابتة وهكذا اصبح للإنسان رفيقان، كومبيوتر نقال PortableComputer ، وهاتف نقال Portable Phone الاول يحمل ملفاته وبرامجه والثاني هو نافذته التي يطل منها على العالم حيثما كان محققاً اقصى درجات الشفافية الجغرافية والمعلوماتية[٢].

ثالثاً: الانترنت **Internet:** وهو ذو معنى الشبكة المترابطة ومن خدماتها : خدمة الويب، البريد الإلكتروني (e-mail) مجموعة الاخبار (news groups) والدردشة ----- الخ . يعتبر الانترنيت اهم وسيلة للاتصال واحدثها لاقت اقبالاً واسعاً ادى الى ارتفاع مستخدميها.

رابعاً: الفضائيات: لقد كان للإمكانيات التقنية الجديدة التي حدثت في مجال الانتاج التلفزيوني المردود الكبير في تطوير الاشكال والمضامين البرمجية التلفزيونية . ان استخدام ما يعرف بخدمة S.N.G يمكن نقلها بسهولة الى أي مكان في العالم وتتعامل تقنية هذه الخدمة مع الاقمار الصناعية بموجب ترددات بث واستقبال فضائي لنقل التغطيات الاخبارية والتحليلات السياسية وغيرها من تلك المتعلقة بالأحداث المهمة للبرامج التلفزيونية لتضيف خدمات اعلامية مهمة للقنوات الفضائية ويمكن تقسيم الفضائيات إلى :

١- فضائيات سياسية اخبارية : وهي تستقطب مختلف الفئات العمرية وخصوصاً ما بعد ٣٥ عاماً .

٢- فضائيات الترفيه ، فضائيات الاطفال.

٣- الفضائيات الدينية.

وهي تعد الناطق الرسمي باسم الحكومات وتستقطب الفئات المهتمة كل حسب اختصاصه[٣].

خامساً: الصحافة الالكترونية : وتسمى بالصحافة الفورية أو الصحافة الرقمية وهي تلك التي يتم نشرها على شبكة الانترنيت وترتكز فكرة عمل الصحيفة على صنع المادة الصحفية على احدى شبكات خدمات المعلومات وهي منشور دوري اليكتروني يحتوي على الاحداث الجارية سواء المرتبطة بموضوعات عامه أو موضوعات ذات طبيعة خاصه وتتم قراءتها من خلال جهاز الكومبيوتر .

سادساً: راديو الانترنيت : هو عبارة عن بث برامج الراديو عبر توصيلات الانترنيت فراديو الانترنيت يستخدم شبكة المعلومات الدولية كوسيلة للتوزيع على نطاق العالم من المتلقي في ابعد نقطة يستطيع استقبال برامجه[٤] ان هذا التطور في وسائل الاعلام ووسائل الاتصال يشمل في امرين مهمين هو ان هذه الوسائل اصبحت تنقل الحدث بسرعة وبسهولة الى كل مكان من العالم بحيث اصبح ما يعرف بالقرية الصغيرة والأمر الثاني تتميز هذه الوسائل والتطورات العلمية الحاصلة فيها بانها اتاحت للأفراد امكانية المشاركة والتفاعل بحيث يستطيع أي شخص الاتصال من خلال هاتفه المحمول أو من خلال هذه الوسائل يستطيع الأفراد التعبير عن رأيهم السياسي وتقييم لعمل الحكام هنا.

المطلب الثاني : تعريف الرأي العام وأنواعه

تحديد مفهوم الراي العام يقول (فلويد البورت) ان الراي العام تعبير صادر عن مجموعة كبيرة من الناس عما يرونه في مسالة ما ، اما من تلقاء انفسهم أو بناء على دعوة توجه اليهم تعبيراً مؤيداً أو معارضاً لحاله معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي اهمية جماهيرية بحيث تكون نسبتهم في العدد من الكثرة والاستمرار كافيه للتأثير على افعالهم بطريقة مباشرة تجاه الموضوع محل الرأي اما (جيمس يانج) فيعرفه على الشكل التالي الراي العام هو الحكم الاجتماعي الذي يعبر عن مجتمع واع بذاته وذلك بالنسبة لمسالة عامة لها اهميتها على ان يتم الوصول الى هذا الحكم الاجتماعي عن طريق مناقشة عامة اساسها العقل والمنطق وان يكون لهذا الحكم من الشدة والعمق ما يكفل تأثيره على السياسة العامة.

كما وتناولت المؤلفات العربية ظاهرة الرأي العام نذكر من بين التعريفات تعريف الدكتور اسماعيل علي معد الرأي العام هو حصيلة افكار ومعتقدات ومواقف الأفراد والجماعات ازاء شان من شؤون تمس النسق الاجتماعي كأفراد أو منظمات والتي يمكن ان تؤثر في تشكيلها من خلال عمليات الاتصال التي قد يؤثر نسبياً أو كلياً في مجريات امور الجماعة الانسانية على النطاق المحلي أو الدولي .

كما يعرفه كمال التهامي : بانه الرأي السائد بين اغلبية الشعب الواعي في فترة معينة بالنسبة لقضية أو اكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الاغلبية أو قيمها الاساسية مساً مباشراً(٦).

هذا وبعد ان تم ايراد التعريفات السابقة يمكننا التأكيد على حقيقه اساسيه مهمة عند تناول ظاهرة الرأي العام وهي انها ظاهرة تتسم بالديناميكية والتحول بتحول الزمان والمكان وهي غير ثابتة وغير جامدة الا انها تتعلق بقضايا وسائل تثير الحوار والجدل والنقاش، ولذلك فهي لا تتناول القضايا الثابتة المتفق عليها كالعقائد والثوابت الفكرية والاجتماعية .

وهناك جملة من العوامل يمكن ان تساهم في تكوين الرأي العام وهي :

١-السمات الوراثية.

٢-الانتماء الديني .

٣-البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٤-المميزات الذاتية للفرد والجماعة .

٥-التقاليد والتطورات والموروثات الثقافية .

٦-وسائل الاعلام (الاداة الاعلامية) من تلفاز وراديو وصحيفة ومجلة.

وليس هناك ثمة شك من كل مصدر من المصادر المذكورة يختلف بحسب قوة ارتباط الفرد أو الجماعة بهذه المصادر ومدى تغلغلها في الروح الفردية والاجتماعية ومن هنا تختلف الامم والمجتمعات في سمات الرأي السائد فيها وفي قوة تأثيره في حياتها وحركتها الاجتماعية[٧] .

ويمكن التميز بين انواع الرأي العام وكما يلي:

١-الرأي الشخصي : هو الرأي الذي يكونه الفرد لنفسه بعد تفكير في موضوع معين ويعبر عنه من وجهة نظره دون ان يخشى من الجهر به شيئاً.

٢-الرأي الخاص : هو الرأي الذي يحتفظ به الفرد لنفسه ولا يبوح به لغيره خشية تعريض نفسه للضرر ويظهر اثره في الرأي العام في حالة التصويت السري في الانتخابات .

٣-رأي الاغلبية : هو تجمع وتكرار الرأي الشخصي لأغلبية الجماعة الفعالة ذات التأثير بما يزيد عن ٥٠%.

٤- رأي الاقلية :يمثل ما يقل عن ٥٠% من اعضاء الجماعة .

٥- الرأي العام الكامن : هو الرأي الذي لم يظهر بعد طرحه بوضوح وايجابية.

٦- الرأي العام المحلي :هو الذي يتحول الى سلوك فعلي واقعي كأحداث تغير اجتماعي أو كما يحدث في اضراب أو ثورة.

٧- الرأي العام المستتر: هو الذي لا يفصح عنه ولا يعبر عنه نتيجة خوف الجماعة من عواقب التعبير لتعارضه مع الاوضاع الدستورية أو القانونية أو مع المعايير الاجتماعية المتعارف عليها.

٨- الرأي العام الصريح : هو الذي يعبر عنه صراحه في رأي الناس واتجاهاتهم ، ويعبر عنه جهراً في حرية دون خوف .

٩- الرأي العام الثابت نسبياً: هو الذي يتبع من العادات والتقاليد ويكون ثابتاً نسبياً بمعنى انه يستمر ولا يتغير الابعد وقت طويل.

وبعد استعراض هذه الانواع من الرأي العام وكما اسلفنا ونتيجة للتغير الاجتماعي والتطور العلمي والتكنولوجي ظهر مفهوم جديد وهو ما اطلق عليه الرأي العام الالكتروني الذي سأتناوله في المبحث الثاني.

إن الرأي العام يعتبر اهم الضمانات التي تحمي الشرعية ومن خلال وسائله المتعددة وفي مقدمتها وسائل الاعلام لأنه المعبر بشكل مباشر عن اراء الأفراد في جميع القضايا ومنها القضايا السياسية وفي مقدمتها قضية الشرعية لذى فينبغي التعرف اولاً على فكرة الشرعية ومن ثم بيان التطور الحاصل في الوسائل المؤثرة في الراي العام لكي يتبين لنا فاعلية هذه الوسائل المستخدمة مع الأفراد في تقدير مدى شرعية السلطة ومن الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والتي تعتبر من مكونات الرأي الضامن لشرعية السلطة .

المطلب الثالث : مفهوم الشرعية

الشرعية : هي اعتقاد غالبية المجتمع السياسي في زمان معين وفي مكان معين حول الطريقة التي يجب ان تمارس من خلالها السلطة وكيفية انتقالها .فالشرعية هي اولاً وقبل كل شيء معتقد أي ايمان غالبية اعضاء المجتمع ايماناً حقيقياً بان السلطة يجب ان تمارس بطريقة معينة دون غيرها والا فقدت مبرر طاعتها ففي كل زمان ومكان توجد فكرة (أو معتقد) تسلم بها الاكثرية من الأفراد حول مصدر السلطة في المجتمع وحول طريقة ممارسته وانتقال هذه السلطة وعليه فان السلطة تكون شرعية اذا كان من يمارسها وطريقة ممارسته لها تتفق والرأي السائد في المجتمع حول هذه الامور، وعلى هذا الاساس توجد شرعية ملكية أي ان السلطة لا تكون شرعية في نظر غالية المواطنين الا اذا مارسها ملك[٨] فاقتناع الشعب بأحقية السلطة وجدارتها هذا الاقتناع هو

جوهر الشرعية ومغزاها لا تغني عنه كل اشكال السطوة والنفوذ فقد يقبل المواطن سلطة الحكم عليه لألف سبب وسبب ولكن الشرعية هي ان يجد المحكوم ان من المقبول عنده والمناسب له أن يطيع متطلبات النظام السياسي القائم ان يجد انها تتسق مع قيمه ومبادئه واخلاقياته وامانيه ذلك ليس لمنفعة شخصية مباشرة له أو لمعارضة فقد يكون هناك من يعارض السلطة وقد يتذمر الناس من بعض قراراتها وسياساتها ولكن هذه امور طبيعية بل وحتمية لا تنفي الشرعية طالما شعر المواطنون ان السلطة في توجها العام سلطة وطنيه منطقيه مع التاريخ الوطني ومخلصه في المجموع لإرادة الشعب وللقيم العامة التي تربط ابناء الوطن الواحد بعضهم ببعض[٩] فالشرعية هي معيار مستمد من نظرة الرعية الى السلطة وليست مستمد من طريق وجود السلطة أو الاسلوب الذي سلكته للوصول الى الحكم انما هذه اشكال للسلطة وهي التي تحدد ما اذا كان موقع (القوة) أو موقع نفوذ والسلطة في كل زمان ومكان تحتاج الى القوة لضبط حياة المجتمع ولكنها لا تكون شرعية اذا كانت تعتمد على القوة فقط انما تكون شرعية اذا كان لدى الناس قوة النفوذ لا نفوذ القوة فمن غير هذه الرابطة المعتمد به بين السلطة والرعية لا تكون هناك شرعية[١٠].

إن فكرة الشرعية لا ترتبط بنظام سياسي معين ولا شكل للحكم معين وانما هي ترتبط بشكل كبير برضا الشعب وتأييده ففي مصر مثلاً وبعد التغيير الذي حصل في٢٠١١/١/١٥ تولى المجلس الاعلى للقوات المسلحة مسؤولية ادارة شؤون البلاد وهذه السلطة الفعلية المؤقتة يؤيدها الشعب لذا فان الشرعية الموجودة في مصر الان هي شرعية هذه السلطة الفعلية المؤقتة ولأجل زمني محدود ومقيد بتحقيق الاهداف التي وجدت من اجلها وهي ضمان انتقال الحكم الى سلطة مدنية منتخبة بواسطة الشعب [١١].

إن شرعية السلطة تعتبر هي من الامور التي تقوم عليها سلطة الحكام بل ان استمرارية الحكام وبقائهم في السلطة يرتبط بمدى قبول المحكومين عن اعمالهم وتصرفاتهم عن كيفية وصولهم الى السلطة فقد تغيرت فكرة الشرعية في الوقت الحاضر فلم تعد مقتصرة على كيفية ممارسة الحكام للسلطة ومدى تحقيقهم لطموحات الأفراد ورغباتهم بل ان الامر اصبح مرتبطاً

بكيفية وصول الحكام فاصبح وصول الحكام للسلطة عن طريق الوراثة أو عن طريق الانقلاب امر غير شرعياً في نظر الأفراد فالانتخابات اصبحت هي الوسيلة الشرعية في انتقال السلطة بين الحكام فمن خلال هذه الطريقة يستطيع الأفراد تغيير الحكام الذي لا يحققون مطالب الأفراد كما ان هذه الطريقة هي ضمان لعدم بقاء الحكام في السلطة لمدى غير محدد يتوارثونها من الاب الى الابن.

لذا فإن شرعية السلطة بهذه الصورة تعتبر امر مهم بالنسبة للأفراد لذلك لابد من وسيلة يعتمدون عليها لحماية الشرعية ويعتبر الرأي العام من اهم الضمانات التي يستطيع من خلالها الأفراد مراقبة عمل الحكام والحفاظ على الشرعية[١٢] فالمشاركة السياسية تعني مساهمة المواطنين ودورهم في اطار النظام السياسي وتعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء اكان هذا النشاط فردياً ام جماعياً منضماً ام عفوياً متواصلاً ام متقطعاً سلمياً ام عنيفاً والمشاركة السياسية شكلاً من الممارسات السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي واليات عمله المختلفة اذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت لتأييد المساندة أو المعارضة ولكنها تستهدف تغير مخرجات النظام السياسي بالصور التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها وهكذا تتمحور عملية المشاركة السياسية حول مساهمة المواطنين دوراً وتأثيراً في العملية السياسية الجارية في اطار النظام السياسي وتتعدى انماط المشاركة السياسية ولكن من اهم هذه الانماط النشاط الانتخابي أو ممارسة الضغط على النظام السياسي، النشاط التنظيمي، العنف، الاتصال الفردي بالمسؤولين[١٣].

إذ أن المشاركة السياسية للأفراد تكون من خلال وسيله يستطيع من خلالها الأفراد التعبير عن رأيهم وافكارهم فيما يتعلق بالسلطة وكيفية ممارستها وهذه الوسيلة هي الرأي العام ومن خلال وسائله المختلفة وفي مقدمة هذه الوسائل هي وسائل الاعلام الحديثة التي فسحت المجال لجميع الأفراد في التعبير عن رأيهم بكل حرية وكانت هذه الوسيلة الفعالة في اجبار الحكام في احترام الشرعية.

المبحث الثاني
أثر وسائل الاعلام الحديثة في تكوين الرأي العم

نستعرض من خلال هذا المبحث كيفية تكوين الرأي العام فهناك عوامل عديدة ووسائل متعددة تساهم في تكوين الرأي العام ومن اهم هذه الوسائل وسائل الاعلام كما ان للأحزاب السياسية دوراً بارزاً في تكوين الرأي العام ولكننا من خلال هذا المبحث سوف نبين الدور الكبير لوسائل الاعلام الحديثة في تكوين الرأي العام الذي يساهم في ضمان شرعية السلطة كما اننا سوف نجد ان للأحزاب السياسية وغيرها من جمعيات حقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني تعتمد هي الاخرى بشكل كبير على هذه الوسائل الحديثة في التأثير في الراي العام لكي يمارس دوره في ضمان شرعية السلطة.

المطلب الاول : الوسائل المكونة للرأي العام.

المطلب الثاني: تطور الوسائل المكونة للرأي العام.

المطلب الاول : الوسائل المكونة للرأي العام

إن وسائل الاتصال تعتبر من أهم عوامل تكوين الرأي العام والتطور الحاصل في هذه الوسائل يلعب دوراً كبيراً في ذلك حيث شهد القرن الحالي تطوراً هائلاً في التقدم الفني لوسائل الاتصال فالجانب الفني قد ادى الى تزايد وسرعة انتقال المعلومات . ان الاقمار الصناعية تجعل وقع الحدث مسموعاً ومرئياً في لحظة وقوعه حتى عبر القارات ويمكن تحديد اهم وسائل تكوين الرأي العام بما يلي:

اولاً: الاحزاب السياسية

يعتبر البعض ان الوظيفة الاساسية للأحزاب وسبب وجودها هي قدرتها على جمع الرأي حول الحلول التي ترتضيها الجماهير فضلاً عن تهيئتها فرصة قيام معارضة برلمانية منظمة ومن هنا يعتبر النظام الحزبي من دعائم الديمقراطية.

ثانياً: جماعات الضغط السياسي ومؤسسات المجتمع المدني

وهي تنظيمات ثقافية واجتماعية بدأت في التكوين غداة الثورة الصناعية تحت تأثير دعوات المذاهب الجماعية ثم تطورت لممارسة دور قيادي وفكري وثقافي وتمارس هذه التنظيمات من خلال قيامها على المصلحة المشتركة لجمهور اعضائها والتأثير على اتجاهات هؤلاء الاعضاء وتكوين رأي عام يخدم مصالحهم [١٤].

ثالثاً: وسائل الاعلام والدعاية.

إن اهم هذه الوسائل هي وسائل الاتصال (mass communication) بصورها المختلفة فاهم ما تقدمه وسائل الاتصال في هذا المجال انها تلعب اهم الادوار من خلال احتكاكها بمختلف اوساط الرأي العام، حيث تعمل على دراسة الاتجاهات العامة لمعرفتها بالنسبة لأية قضية قد يراد طرحها من قبل السلطة أو هي مطروحة فعلياً داخلياً أو خارجياً ومن ثم تقوم هذه الوسائل وذلك حسب ظروفها بالعمل على تعبئة الرأي العام أو تعديله أو تكييفه أو تطويعه، ويفترض بهذا التطويع ان ينسجم مع مصلحة المجتمع السياسي والاجتماعي القائم والمتحرك وقد يتنافى في النظم الديمقراطية مع ميل الوسيلة الاعلامية ومصلحة الاتجاه الذي تدعمه من جهة اخرى فقد تكون وسائل الاعلام أو الاتصال ذات تبعية تامة للسلطة فيتم تسخيرها للتعامل مع الرأي العام بما يخدم اغراضها وقد تكون مستقلة عن السلطة وتابعة لجهات اخرى متعددة (احزاب أو قوى ضاغطة) فنجد اهتماماتها متعددة وبالتالي نجد ان الرأي العام ممزقاً وموزعاً بين هذه الاهتمامات المتعددة[١٥].

إن وسائل الاعلام تطورت بشكل كبير وكان التطور التكنلوجي اثره البارز على هذه الوسائل مما اتاح للأفراد المساهمة في التعبير عن أرائهم بكل سهولة وباقل كلفة ، لدى تطور الوسائل المكونة للرأي العام وبالأخص وسائل الاعلام .

المطلب الثاني : تطور الوسائل المكونة للرأي العام

أصبحت وسائل الاعلام الحديثة في الوقت الحاضر متاحة لجميع الأفراد من حيث الوصول اليها ومن حيث استخدامها في مدى مراقبة الحكام والحكم على تصرفاتهم ومدى شرعيتها فالأفراد اصبحوا في الوقت الحاضر يستطيعون التعبير عن آرائهم من خلال القنوات الفضائية التي تستطيع ايصال اصواتهم الى جميع مناطق العالم كما انهم يستطيعون التعرف على احوال الدول ويجرون من خلالها المقارنة مع احوالهم كذلك اتاح الإنترنت للأفراد المشاركة بآرائهم حول كيفية ممارسة السلطة من قبل الحكام ومدى استجابتهم لرغبات الأفراد والرأي العام الالكتروني في هذا العالم المتخيل هو كل (فكرة – اقتراح – رأي – مشاركة) أو حتى لفظ أو اعتراض غاضب أو نكتة تعبر عن توجه معين أو تدافع عن ايدلوجية يعينها أو تنتج من تجربة شخصية سواء فردية أو جماعية لتصل الى نتيجة سياسية عامة يتم توصيلها كرسالة اتصالية من خلال تلك الشبكة (الانترنيت والوسائل الاخرى) لتأخذ دورها في المشاهدة والاطلاع من قبل كل من يملك أو يستطيع استخدام تلك الخدمة والاطلاع في الوقت نفسه على تلك القنوات التي يستخدمها الآخرون ليتكون ما نعرفه بالرأي الالكتروني، فالرأي الالكتروني يعبر عن كل الشرائح التي تملك تلك الوسيلة أو الاداة التكنولوجية للتعبير والتواصل والنقاش ويرتبط تكوين الرأي العام الالكتروني بثلاث متغيرات :

١–مستوى التعليم

٢–تواجد شبكة للاتصالات وخدمات الانترنيت المتوفرة

٣–وجود قنوات فضائية

كما أن هناك تطورا آخر ساهم في ظهور الرأي العام الالكتروني وهو ما يعرف بتكنولوجيا الطرق السريعة للإعلام ويمثل اعلى مراحل دمج وسائل الاتصال التقليدية والجديد معاً والمقصود به وضع جميع التقنيات المتوافرة على صعيد الاتصالات والمعلومات من الهاتف والتلفزيون والكمبيوتر الشخصي والاقمار الصناعية والاطباق اللاقطة والكابلات والموجات الالكترونية في منظومة مدمجة واحدة ووضعها تحت تصرف افراد المجتمع للإفادة منها في حياتهم

العملية والاجتماعية وتعكس هذه التسمية الطريقة التي سوف توضع في هذه الشبكة الواسعة من التقنيات والخدمات بتصرف الناس. إذن كل هذه الوسائل الجديدة ساهمت في ظهور ما يعرف بالرأي العام الالكتروني والذي هو في الحقيقة استخدام الأفراد لوسائل الاعلام ووسائل الاتصال المتطورة للتعبير عن أرائهم وتقييمهم لعمل الحكام وهو المهم وسوف نستبين هذا الامر بشكل واضح في المبحث الثالث والذي من خلاله سوف نتعرف على مدى فاعلية هذه الوسائل واستخدامها من قبل الأفراد والاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في تقييم مدى شرعية السلطة.

فالأمر المهم والذي يتعلق بالتطور الحاصل في وسائل الاعلام ان هذه الوسائل تتميز بإمكانية التفاعل أي يستطيع الأفراد بكل سهولة استخدامها لطرح أرائهم من خلالها كما ان هذه الوسائل تتميز بالتكلفة القليلة ويمكن لنسبة كبيرة من الأفراد اقتنائها والحصول عليها كذلك ان تطور الحاصل في هذه الوسائل جعلها تنقل الحدث والخبر الى أي مكان في العالم سواء في المدينة أو القرية أو في الصحراء كما ان الأفراد يستطيعون التفاعل معها والمشاركة من خلالها أينما وجدوا .

المبحث الثالث
فاعلية استخدام الأفراد لوسائل الاعلام الحديثة في تقدير مدى شرعية السلطة

من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على فاعلية استخدام الأفراد لوسائل الاعلام الحديثة في تقييم شرعية السلطة أي كيف يستخدم الأفراد وسائل الاعلام الحديثة في التعبير عن آرائهم في الحكام ومدى تحقيقهم لمطالب الأفراد كما نتعرف على كيفية استخدام الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لهذه الوسائل. وهذه الوسائل الحديثة مقصودة بها شبكة الانترنيت والفضائيات والهاتف المحمول. لقد اتاح التطور الحاصل في وسائل الاعلام الحديثة الفرصة في استخدام هذه الوسائل بحرية اكثر وبفاعلية اكبر حيث اصبحت هذه الوسائل متاحة لجميع الاشخاص في كل مكان وبكلفة قليلة وبرقابة اقل مما كانت تعاني منه الوسائل التقليدية مثل الصحف والمجلات والاذاعة والتلفزيون والتي هي في الغالب الأعم مملوكة للدولة لذا سوف نتبين من خلال هذا المبحث كيف ساهمت وسائل الاتصال الحديثة من الانترنيت وهاتف محمول وفضائيات في التعبير عن آراء الأفراد واحتجاجهم على عمل الحكام لذا فهي ساهمت في النهاية في تقرير مدى شرعية السلطة وسنتناول هذه الوسائل كما يلي:

المطلب الاول : الانترنيت

المطلب الثاني: الهاتف النقال

المطلب الثالث :الفضائيات

المطلب الاول : الانترنيت

يعتبر الانترنيت من الوسائل الحديثة والمهمة في التأثير في الرأي العام فمع ظهور الانترنيت في مطلع التسعينات في القرن الماضي وتحولها الى وسيلة اتصال جماهيري حدثت تغيرات بنيوية مهمة في خريطة الاعلام العربي ادت الى افساح المجال لقيام تعددية اعلامية افتراضية ومن ابرز مميزات هذه الوسيلة الحديثة انها اتاحت الفرصة لفئات اجتماعية وجماعات اخرى خارج النخب الحاكمة لسماع صوتها للآخرين عبر مواقع عدد من الصحف الافتراضية الجديدة والمواقع الاخبارية والمنتديات والقوائم البريدية بل والمواقع الشخصية لبعض السياسيين والافراد العادين(١٦).

فشبكة الانترنيت افرزت تقاليد اجتماعية بين مستخدميها واثرت تأثيراً بالغاً في اكسابهم نظماً وآليات محدده للتعامل بحيث ينتظم بعض المستخدمين طواعية في اطر التراسل والتخاطب وتبادل المعلومات بما ينشئ علاقات حسنة بينهم بحسب الجماعات المتعاملة والمتكونة بمصالحها المشتركة على شبكة الشبكات فاصبح الانترنيت مسرحاً لإثبات الوجود الاجتماعي والثقافي والسياسي(١٧) .

والانترنيت باعتباره وسيلة للتعبير عن اراء الأفراد في السلطة ومدى شرعيتها فانه يتضمن مجموعة من الوسائل التي يستخدمها الأفراد لتحقيق ذلك واول هذه الوسائل هي :

١- المدونات : وهو احد اشكال المنظومة التفاعلية الالكترونية الاكثر اهمية اذ هو موقع شخصي على شبكة الانترنيت يتضمن اراء ومواقف حول مسائل متنوعة ويعد تطبيقاً من تطبيقات الانترنيت وهو عبارة عن صفحة على الشبكة تظهر عليها تدوينات (مرحلات – معلومات) مؤرخة ومرتبة ترتيباً زمنياً تصاعدياً. ومن اهم ما يميز المدونات توفر حالة من التفاعلية غير الموجودة في وسائل الاعلام الاخرى ، اذ تسمح المدونات لقرائها بالتعليق على ما يطرحه المدون من رؤى وافكار وموضوعات بشكل اني دون قيود. ان ظهور المدونات يعد ثورة في مجال نفس الوسيلة حيث ادى الى زيادة دور الشبكة باعتبارها وسيلة حرة للتعبير والتفاعل والتواصل بل وحشد الراي العام وتكوين مجموعة الضغط الامر الذي ادى الى نمو غير مسبوق

في اعداد المدونات المكتوبة والمصورة والمصحوبة بصوت وصورة وحركة حتى ان عدد المدونات بلغ نهاية عام ٢٠٠٧ ١١٥ مليون مدون.

كما ان هناك رؤساء دول وشخصيات مشهورة لها مدونات بالتساوي مع الاشخاص العاديين دون ادنى تمييز الامر الذي يعد تجسيداً حقيقياً لديمقراطية الاتصال، حيث اصبح بإمكان كل فرد استخدام وصنع المدونات الشخصية دون سلطة الرقيب وساهم في ذلك وجود قوالب جاهزة تقدمها بعض المواقع بلا تكلفة اضافة الى عدم امكانية فتحها بأسماء مستعارة الامر الذي يسمح بإمكانية مقارنة الموضوعات ونشر الافكار بجرأة وموضوعية بعيداً عن أي اكراه موضوعي وتفسي وبالتالي اصبح بإمكان كل فرد ان يصبح صحفياً وببساطة وبالتالي ادى ذلك الى نشوء مفهوم جديد وهو الاعلام التدويني بل وظهر فرع جديد من علم الاجتماع يطلق عليه علم اجتماع الانترنيت وقد ساعدت المدونات على القيام بهذا الدور بعد احتكار الدول لوسائل الاعلام التقليدية وعدم قدرة الأفراد العاديين عن التعبير عن آرائهم عبر هذه الوسائل بعكس المدونات التي تسمح بدمج مجموعه من الافكار والمعلومات القريبة من نبض المجتمع والتي تعكس في الوقت نفسه مشاكله مما يسمح ببلورة نقاشات فكرية جادة وعميقة حول ثقافة الراي والراي الاخر[١٨] .

٢- الاحتجاجات الالكترونية :

من وسائل المشاركة السياسية للأفراد هي قدرتهم على الاحتجاج ورفض تصرفات الحكام التي لا تلبي طموح الأفراد وهذه الاحتجاجات وفي ظل التطور التكنولوجي الحاصل في ادوات الاتصال اصبح من الممكن التعبير عنها من خلال هذه الوسائل الحديثة كصورة من صور المشاركة السياسية للأفراد ومن خلالها يتكون ما يعرف بالرأي العام الالكتروني.

وعند إلقاء نظرة سريعة على ما عرفته وتعرفه بلادنا من الوان الاحتجاج بقصد التغيير سواء في نطاق قضيه محددة كما في قضية الضغوط السلمية على السياسات الرسمية في نطاق قضايا شاملة مثل المطالب بالتعددية القائمة على الشفافية وسيادة القضاء ونزاهة عمليات الاقتراع ما يتبع ذلك يظهر للعيان ان النقص قائم .على صعيد توفير هذه العناصر الاربعة

الرئيسية اذ مازال العنصر المميز لمعظم الاحتجاجات هو انها عفوية تلقائية اكثر منها منظمة بصورة هادفه ومدروسة ، والشرط الرئيسي لنجاح أي وسيلة تستخدم في الاحتجاج – بما فيها التقنية الشبكية هو الخروج على هذه الاساليب العفوية الى الاسلوب المدروس المنظم فليس المهم الاحتجاج بحد ذاته وانما الغرض منه. ولا يتحقق الغرض القويم في اتجاه التغيير ما لم يكن:

١– غرضاً مشروعاً.

٢– لا يسبب اضرار اكبر فيوقع فتنه داميه مثلاً.

٣– يحقق المصلحة العامة لا المنافع الشخصية.

٤– يضع في حسابه مسبقاً مختلف الاحتمالات الناتجة عنه والتفاعل معها تفاعلاً سليماً.

٥– تقوم عليه جهة تتوفر فيها مواصفات المعرفة والوعي والتخصص في المجالات المعنية بما في ذلك توظيف الوسيلة المستخدمة كالتقنية الشبكية وهذا يحقق ابرز اهداف مساهمة الأفراد في اجبار الحكام على احترام الشرعية ومن الامثلة على الاحتجاجات الالكترونية هو استخدام المتظاهرين في لندن الوسائل الحديثة في تنظيم مظاهراتهم التي جرت في صيف ٢٠١١ حيث بدأت الشرطة البريطانية بزيارة مواقع الشبكات الاجتماعية الحديثة على الانترنيت كالفيسبوك وتويتر كوسيلة جديده لتعقب اخر اخبار وتحركات المتظاهرين أو الناشطين السياسيين بعد لجوئهم الى هذه المواقع لنشر رسائلهم الى المجتمع. .وتنظيم صفوفهم ووجدت الشرطة البريطانية ان آلاف المشاركين في مظاهرات لندن الاخيرة التي انطلقت مع بدء اعمال القمة العشرين قد انظموا الى مجموعات في تلك المواقع ، الامر الذي ساعد الشرطة في الكشف عن أي تحركات مريبة ومهددة للأمن العام. فهنا نرى أن الاحتجاج باعتباره وسيلة المشاركة السياسية للأفراد ومن خلاله يساهم الأفراد في اجبار الحكام على تنفيذ مطالب الأفراد اتخذ شكلاً آخر وهو ما يعرف بالاحتجاج الالكتروني فهو لا يتطلب من الأفراد النزول الى الشوارع بل هو يعتمد على وسائل الاعلام الحديثة مثل الانترنيت في تحشيد الأفراد حول قضية سياسية عامة من خلال مساهمة الأفراد وبشكل مباشر في التعبير عن أرائهم واحتجاجاتهم من خلال الانترنيت وهذا ما

لاحظناه في الاحتجاجات الإيرانية اذا هذا الامر يثبت فاعليه هذه الوسيلة في التعبير عن مساهمة الأفراد في الحكم على تصرفات الحكام واجبارهم على احترام الشرعية.

٣- العصيان المدني الالكتروني:

إن العصيان المدني الالكتروني هو شكل من اشكال الضغط – غير العنيف – على المؤسسات الحكومية أو الرسمية المنخرطة في اعمال غير اخلاقية أو قانونية أو تضر بالإنسانية بطريقة أو بأخرى حيث يمكن من خلال بيئة الكترونية تدويل وحشد وتنظيم وتأليب الرأي العام عالمياً وهو ما ظهر جلياً في عيد العمال اول مايو ٢٠٠٥ حيث اشتعلت الارض بالتظاهر في معظم ارجاء المعمورة مرة واحدة ضد العولمة لقد كان لغاندي السبق في اتخاذ العصيان كوسيلة لتحدي القوانين الجائرة متخذ اسلوب اللا عنف .

وجاء بعده مارتن لوثر كينج، في اطار المطالبة بالحقوق المدنية فسار على خط غاندي مبتكراً اسلوب المسيرة والجلوس الاحتجاجي لخلق موقف متأزم مستحكم يرغم الحكومات والانظمة على فتح باب النقاش والتباحث .الا انه في اطلاله عصر العولمة وسن العديد من القوانين الدولية وابرام الكثير من المعاهدات التي ترتب حقوق ومصالح الدول والشركات الكبرى في العالم على حساب الشعوب الفقيرة منها والغنية على حد سواء سعت بعض الجماعات النشطة سياسياً والمناهضة لتلك الهيمنة الى ابتكار شكل جديد للعصيان المدني يفي بمستجدات العصر ومشاكله ذات الطابع العالمي، وهو ما صار يعرف بالعصيان المدني الالكتروني ويبلور (هنري ثورو) منظر حركة العصيان المدني الالكتروني الفكرة عندما يقول كل الناس يتمسكون بحق الثورة وهو حق رفض الولاء لحكومة ما بل مقاومتها عندما يصبح استبدادها وطغيانها وعدم كفايتها لا اموراً غير محتملة ....وجاء دور العصيان المدني الالكتروني كبديل عصري أو على الاقل مؤازر للاحتجاج المدني كما انه يعد حلاً مثاليا للذين يودون لو شاركوا المتظاهرين ولكنهم يؤثرون السلامة على المشاركة في التظاهرات الفعلية في الشوارع .ويحاكي العصيان المدني الالكتروني ما يحدث في الشارع دون احداث خسائر مادية مقارنة بما يحدث في ارض الواقع. فبينما يقوم المتظاهرون بسد المداخل والمخارج والممرات لمنع تدفق المسؤولين .

يعترض ناشطو العصيان المدني الالكتروني التدفق المعلوماتي لمختلف الهيئات لشلها وتعطيلها وهو ما يحدث ضغطاً مالياً لا يمكن للتظاهر البشري الذي يجري في الشارع ان يحدثه حيث ان تدفق المعلومات ورؤوس الاموال من اهم عناصر الحياة في المجتمعات الرأسمالية[١٩]. وبالرغم ما سبق ذكره من نشاط فان العصيان المدني الالكتروني مازال في طور الطفولة سواء من الناحية النظرية أو التطبيق فان عواصف مناهضة العولمة في يوم العمال الماضي وما يحمله الغيب من احداث يمكن ان تقوم بها ميليشيات العصيان المدني الالكتروني تشير بتغير قد يكون جذريا في اساليب مناهضة القوانين والمنظمات والحكومات والمعاهدات وأن المتمردين على الدكتاتورية التي تحكم بالحديد والنار واحزاب الخضر وانصار الديمقراطية وحقوق الانسان والمطالبين بحقوق العمال والمنددين بالعولمة الى آخر هذه القائمة المعروفة قد وجدوا ضالتهم التي ينشدونها في هذا النوع من العصيان المدني الالكتروني[٢٠] .

ندوة الجرائم الالكترونية ، مؤتمر، مؤتمر القاهرة لأمن المعلومات المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٩ ، ص١٢١. لذا يمكن القول ان الانترنيت وما يتضمنه من هذه الوسائل مثل المدونات والبريد الالكتروني والتواصل الاجتماعي والفيسبوك يسمح للجماعات المهمشة والمستبعدة سياسياً ان تتصل فيما بينها وتتواصل مع مؤيديها ومع من يحملون الافكار المشابهة والمتوافقة معها وبالتالي فهم يشكلون جماعات حول العالم منظمة تنظيماً جيدا

عن طريق استعمال الشبكات العالمية وان نشاطهم اصبح اكثر تأثيراً خاصة في الانظمة حيث حرية الاعلام وتدفق المعلومات مقيدة اما بفعل التشريعات والنظم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة لوسائل الاعلام من قبل اشخاص أو شركات موالية للحكام ولذا رجح الانترنيت المجال البديل والذي من خلاله تسنى للجماعات المعارضة ان يكون لها صوت ورأي يقرأ وينشر حول العالم ويجد المؤيدين لذلك فان الانترنيت في تلك الدول ليس مجال اتصالات فحسب بل انه اداة فعالة للتغير السياسي[٢١].

وهذه أهم نقطة في مجال مساهمة الأفراد في حماية الشرعية واجبار الحكام على احترامها فهنا يمكن القول ان الراي العام الالكتروني الذي يتكون من خلال شبكة الانترنيت هو وسيلة فعالة لضمان الشرعية من خلال مشاركات الأفراد في الحوارات التي تتيحها مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات يمكنهم التعبير عن آرائهم في الحكام كما يمكنهم الاعتراض على تصرفاتهم الغير متوافقة مع رضا الأفراد مما يدفعهم للاحتجاج والاعتصام واذا لم تنجح كل هذه الوسائل الا يبقى امام الأفراد الا الثورة على الحكام وهذا ما حصل في بعض البلدان مثل مصر وتونس حيث قادت الاحتجاجات والثورات الى اسقاط الانظمة لفقدانها الشرعية وكان لوسائل الاعلام الحديثة الدور البارز في هذا الامر[٢٢].

المطلب الثاني : الهاتف النقال

استخدم الهاتف النقال في المشاركات السياسية وفي تقييم الشرعية من خلال اعتبار الهاتف النقال من وسائل (تكنولوجيا الطرق السريعة للإعلام) والمقصود به وضع جميع التقنيات المتوافرة على صعيد الاتصالات والمعلومات ووضعها بتصرف افراد المجتمع للإفادة منها في حياتهم العملية والاجتماعية والسياسية حيث يشكل الاعلام الالكتروني والثورة المعلوماتية الرقمية نقطة تحول في الوعي العام للإنسانية ويعود ذلك الى عدد من العوامل من اهمها ما يتميز به من قدره على التواصل السريع والمباشر للأفكار والنظريات والاخبار والصور من متلقية بصرف النظر عن موقفه وثقافته وزمانه اليومي .وهو الدور الذي لم يكن متحققاً للإعلام بمفهومه التقليدي سواء اكان ورقياً أو اذاعياً أو متلفزا إذ تحول المسافات والحدود دون التواصل المباشر مع الاعلام الورقي كما تحول امكانات البث ودوائر الانتشار وامكانات المواطن العراقي والعربي دون تلقي البث الاذاعي والتلفزيوني العالمي لا بل حتى الاقليمي المحيط بكل بلد بسبب سياسات الانظمة الحاكمة التي دائما ما تحاول عزل الشعوب العربية عن نظامها العالمي والاقليمي فيما بعضها البعض. ان اهم مميزات الاعلام الالكتروني السرعة الهائلة وبشكل دائم ومتواصل بعكس الاعلام والصحافة التقليدية التي تنشر اخبارها في اليوم التالي والامر الثاني

والاساسي الذي لا يقل اهمية ان امكانية الرقابة على الاعلام الالكتروني هي اقل بكثير من امكانية الرقابة على الاعلام التقليدي سواء اكان المقروء أو المسموع أو المرئي وهذه هي الميزة التي حققت الكثير من التغيير في حركة الوعي . لقد استخدمت الحركات الاحتجاجية الامكانيات المتاحة لها في الهاتف المحمول على نطاق واسع في العالم العربي للدعوة للتظاهر والتجمع وللتوصل مع العالم الخارجي وخاصة وسائل الاعلام الاجنبية . وفي اطار الثورات والاحتجاجات التي قامت في البلاد العربية حيث يعرف بالربيع العربي نجد ان للهاتف المحمول كان له دوراً كبيراً في تامين الاتصالات بين المتظاهرين وتحديد اماكن التجمع ونقل الاحداث عبر الكاميرات الموجودة في الهاتف المحمول نلاحظ ان السلطات منعت استخدام الهواتف وحاولت قطع الاتصالات وهذا يدل على الفعالية الكبيرة التي تؤمنها هذه الوسائل في المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي.

إن للهاتف المحمول دوراً كبيراً في مساهمة الأفراد في تكوين الرأي العام الذي يضغط على الحكام ويجبرهم على احترام الشرعية والا تم تغييرهم من قبل الأفراد لفقدانهم الشرعية وهذا ما رأيناه في الثورة المصرية والتونسية.

المطلب الثالث : الفضائيات

يرى علماء وسائل الاعلام والاتصالات ان وسائل الاعلام لها دورا هام في الديمقراطية فهي تستطيع دمج وتوحيد وصياغة الارادة السياسية للشعب كما ويمكن ان تعبئة الشعب لعمل سياسي غير برلماني[٢٣]. ورغم انها قد لا تستطيع وضع برامج سياسية فيمكنها ان تساعد المجتمع ما على فتح حوار للإصلاح الديمقراطي. واهم وظيفة لوسائل الاعلام هي ان ترسخ اجندة التغير الديمقراطي بان تصبح صوت الشعب وتترك للمحرومين يعبرون عن انفسهم في وسائل الاعلام وبتوليها دور الوساطة بين الدولة والمجتمع يمكن ان تؤدي الاجندة الديمقراطية لوسائل الاعلام الى التعبئة والتحول الى نظام ديمقراطي. ولا يجب على وسائل الاعلام الاخبارية ان تكون فقط مرآة للشعب بل يجب ان تثقفه وتصحيح مفاهيمه وايضا تعلمه وان لم تفعل ذلك فان هناك خطر حقيقي بان الثقافة السياسية التي لم تمر بتجربة الديمقراطية سوف تعيد انتاج

نفسها وسوف تستبدل الشعبية القديمة للنظام ببساطة (بشعبية مصطنعة) ولن تكون مناصرة وسائل الاعلام للديمقراطية اللازمة للتغير الديمقراطي على حساب الموضوعية طالما انها تسعى لتعويض نقص وضوح الرؤية الذي يعاني منه الشعب في ظل الحكم السلطوي لكنها قد تتعارض مع الموضوعية اذا لم تعكس كل أو على الاقل نطاق واسع للغاية من اصوات المعارضة الهامة بقدر ما تعكس رأي الحكومة [٢٤]. من المؤكد ان يستثمر انتشار وسائل الاتصال والمعلومات وهذا سوف يؤثر على الطريقة التي يعيش بها الأفراد والطريقة التي تعمل بها الامم على المستويات البينية بين الدول وعلى المستويين الاقليمي والدولي ولن يكون الشرق الاوسط هو المنطقة الوحيدة التي يجري فيها هذا التحول لكن معدل تسارع واتساع الحركة نحو الديمقراطية سيكون هناك بشكل خاص وسوف تكون وسائل الاعلام الاخبارية في ظل اتساع مشاهديها من خلال التكنلوجيا الجديدة من اهم اللاعبين في تحديد الشكل الذي تنتمي اليه هذه العملية.

وهنا يمكن القول ان التلفزيونات العبارة للحدود الوطنية قد تضطلع بدور وسطي محفز لصياغة رغبة الشعوب العربية تجاه الديمقراطية وهو دور كان قاصراً حتى الان على الحركات والاحزاب السياسية . واذا كانت تلك المقدمة مقبولة فان اصلاحاً لاحقاً للقنوات الفضائية العربية يبدو حتماً فيما يلي:

اولاً: اصلاح المضمون :

لكي تواجه القنوات الفضائية العربية التحدي بان تصبح رائدة للتحول الديمقراطي وتتولى بعض وظائف الاحزاب السياسية في هذا المجال أو في صياغة وتعبئة السكان ويجب تعديل اتجاهات معينة في ثقافة القنوات الحالية ويجب توضيح الاجندة الديمقراطية واعادة ضبط الموضوعية في شؤن النزاعات الاقليمية وتحسين الصلات بين وسائل الاعلام والنخب خارج وسائل الاعلام والمنظمات والحركات.

ثانياً :الاصلاح التنظيمي والمنظم :

لكي تكون اجندة الديمقراطية ذات اهمية ومؤثرة لا يجب ان يقتصر التغير على سياسات الاخبار للشبكات الاخبارية العربية الحالية والقنوات الفضائية العربية الاخرى بل ايضاً يجب ان يكون هنالك اصلاح تنظيمي وتوسيع للنظام البث العربي .

ومن الضروري إعادة النظر في نتائج نموذج السوق الرأسمالي الخاص لاسيما فيما يتعلق بالاتجاهات الشعبية في تقارير الازمات واعادة تقييم مسألة الديمقراطية اكثر من أي شيء آخر لا يمكن ان تحققه الا اذا تميزت اقليمياً التقارير السياسية للشبكات الاخبارية العربية بمعزل في العديد من النواحي عن مشاكل القواعد الجماهيرية في معظم الدول[٢٥].

إن المنطق الجديد في الرأي العام العربي يرجع الى التطور في الاعلام الفضائي العربي والى انهاء سيطرة الحكومات على انتشار المعلومات والمحطات الفضائية العربية التي انطلقت بعد عام ٢٠٠٠ والتي عملت على التأقلم مع التغيرات الحاصلة في الاجندة الاعلامية وفي انظمة البلدان التي ينتمون اليها ومع الاحداث الاقليمية حيث بدأت هذه الفضائيات تسمح للأفراد بالتعبير عن فهم حيال السلطات وبانتقاد السياسات الرسمية حيث اصبحت خلفية التلفزيون الفضائي العربي تتمتع بجمال اوسع وبعدد اكبر من السجالات المتعددة الاطراف والبرامج التي ترتكز على اتصالات المشاهدين وفرص اخرى لأفراد الشعب وممثلي مختلف الجماعات ذات المصالح المشتركة كي يعبروا عن أرائهم امام الجمهور العربي باسره لذا فهنا لا يمكن نكران دور الفضائيات وخاصة في الدول العربية انها فتحت سجالات امام الأفراد من الجمهور عبر العالم العربي للمشاهدة واحياناً للمشاركة في مجالات حول الشؤن العربية العامة واصبح من المسلمات القول ان الجمهور العربي يشارك في مناقشات عبر وسائل لم تكن متوفرة قبل وجود المحطات الفضائية التي تعرض تعليقات وتحليلات مختلفة ومتنوعة للاخبار العربية والدولية [٢٦]. ويرى البعض بان امام الاعلام العربي ومن خلال الفضائيات فرصة مواتية (لكي بفعل دوره في عملية المطالبة باحقاق التغير السياسي من خلال اطلاع المواطن على حقيقة الاحداث الجارية وعبر تامين مساحة للتعبير الصريح عن الرأي والتعمق في تحليل سياسات الحكم بصراحة وبمسؤولية وانتظام) فمن واجب الاعلام والاداري العربي ان يحدد وظيفتهما من دون التباس في المجتمع

العربي المعاصر وفي ادارة الحكم المعاصر مستخدمين في الوقت نفسه تأثيرهم في الرأي العام للدفع بالمناقشة العامة حول مسائل مؤثرة في حياة المواطن العربي كالميزانية العامة والسياسات الأمنية والسياسات الخارجية البارزة .لذلك يمكن للإعلام في العالم العربي ان يقوم بدور التغيير ذلك ومع تبني هذا الدور على الاعلام العربي ان يفرق بين القدرة والمسؤولية وبالتالي تمثل القدرة على اجراء مقابلة مع زعيم من أي دولة عربية فرصة رائعة ولكنها مصحوبة بالمسؤولية من المهم جداً ان يتخطى المراسلون مجرد التسلية لتقديم ما هو ملموس واكثر نفعاً يجب ان ينتقل التقرير من المسلي والمهم الى القاء اللوم على الزعيم[٢٧]. ان الاحداث الاخيرة بالمنطقة تثير وجود مطالبه شعبية في الحكم الصالح حيث تدل المشاركة الشعبية في التظاهرات التي حصلت في تونس ولبنان والبحرين ومصر للاحتجاج على الانظمة الحاكمة على وجود وعي عام مهيأ لان يتلقى تقارير اخبارية واعلامية اكثر دينامية حول ممارسة السلطة في مجتمعاتهم لقد ادى الاعلام دوراً مهماً في تعبئة الرأي العام للمعارضة السياسية وحان الاوان لكي يقوم هذا الاعلام بدور منظم اكثر في تزويد المواطن بالمعلومات الضرورية التي تمكنه من محاسبة الانظمة المستبدة والضغط عليها لتحويلها الى انظمة اكثر ديمقراطية وتشاركية وشفافية ومسؤولة[٢٨].

جوهر فكرة تقييم الشرعية من قبل الأفراد من خلال الاعلام الحديثة. فالدور الكبير الذي تقدمه الفضائيات في الوقت الحاضر لكي تحاسب الحكام هو قيامها بتحليل تصرفاتهم وعرضها على الأفراد لكي يستطيع الأفراد التعرف على مدى قيام الحكام بتحقيق مطالبهم لكي يكتسبوا رضا المحكومين . فهنا نرى فاعلية هذه الوسيلة من وسائل الاعلام الحديثة في التأثير على الأفراد وامكانية استخدامها من قبل الأفراد من خلال الحوارات المباشرة والمشاركات التي يقدمها الأفراد ومن خلال الاستفتاءات التي تجريها هذه الفضائيات حول قضية سياسية تهم الرأي العام التي يمكن اعتبارها استطلاع للرأي على مدى قيام الحكام بتلبية احتياجات الأفراد وتحقيق مطالبهم في التطور الحاصل في وسائل الاعلام ومنها هذه الوسيلة هو قدرة الأفراد على المشاركة والتفاعل واسماع صوتهم بوسيلة بسيطة وغير مكلفة وتصل الى جميع المناطق[٢٩].

الخاتمـــــة

تبقى العلاقة بين الأفراد والسلطة علاقة ازلية تفرضها الطبيعة الاجتماعية للإنسان وعدم قدرته على العبث خارج المجتمع ، فالأصل ان السلطة مصدرها الأفراد والحكام هم وكلاء عن الأفراد في ممارستها لذا يجب ان تكون ممارسة السلطة من قبل الحكام في مصلحة الأفراد ومحققة لرغباتهم حتى يكتسبوا الشرعية في نظر الأفراد ، وفي الوقت نفسه يمتلك الأفراد وسائل يستطيعون من خلالها اجبار الحكام على احترام الشرعية وفي مقدمة هذه الوسائل الرأي العام والرأي العام يحتاج الى عوامل ووسائل تعمل على تكوينه وبلورته ومن اهم هذه الوسائل وسائل الاعلام فهذه الوسائل تعمل على نقل تصرفات الحكام وسلوكهم الى الأفراد وهي التي تقيم مدى انطباق هذا السلوك والتصرف مع الفكرة التي يعتقدها الأفراد حول كيفية ممارسة السلطة فاذا حصل تطابق فان السلطة شرعية واذا لم يحصل هذا التطابق فالسلطة غير شرعية ولكن الامر المهم هذا هو التطور الحاصل في هذه الوسائل وكيف انعكس على فاعلية هذه الوسائل في تقييم عمل الحكام والحكم على مدى شرعية تصرفاتهم وهذا هو محور البحث حيث توصلنا الى مجموعة من النتائج وقدمنا مجموعة من المقترحات حول اثر التطور الحاصل في وسائل الاعلام الحديثة على الرأي العام الضامن لشرعية السلطة وكما يلي :

اولاً: النتائج

١- ان التطور الحاصل في وسائل الاعلام الحديثة مثل الانترنيت والفضائيات والهاتف المحمول يظهر في ما تتمتع به هذه الوسائل من التفاعل أي انها تتيح للأفراد اينما كانوا التعبير عن أرائهم والمشاركة باقتراحاتهم على شكل رسائل نصية أو تكوين مدونات أو المشاركة في البرامج الحوارية .

٢- تتميز وسائل الاعلام الحديثة بسهولة الوصول اليها من قبل الأفراد وبتكاليف قليلة كما ان الأفراد يستطيعون الوصول اليها في أي مكان سواء في المدن أو الريف وحتى في الصحراء.

٣- ان وسائل الاعلام الحديثة كونت ما يعرف بالرأي العام الالكتروني والذي يختلف عن الرأي العام التقليدي فهو يعتمد بشكل كبير على الانترنيت والهاتف المحمول والفضائيات حيث يستطيع من خلاله الأفراد استخدام وسائل الضغط الشعبي من احتجاجات والعصيان المدني وغيرها من الوسائل ولكن دون النزول الى الشارع انما من خلال استخدام وسائل الاعلام الحديثة .

٤- تبين لنا فاعلية استخدام هذه الوسائل الاعلامية الحديثة من قبل الأفراد والدليل على ذلك هو ما يعرف بثورات (الربيع العربي) حيث ساهمت مواقع المنتديات الاجتماعية مثل الفيسبوك والتويتر والهاتف النقال والفضائيات بجزء كبير في تحريض الجماهير ودفعها للخروج في مظاهرات ضد الانظمة السياسية الفاقدة لشرعيتها .

٥- ان الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بدأت هي الاخرى تستخدم هذه الوسائل في التعبير عن افكارها ومبادئها وفي كسب انصار جدد نظراً لما تتمتع به هذه الوسائل من امكانية في الوصول للأفراد في أي مكان وبسهولة وبكلفة قليلة لذا نجد ان الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني تسعى لتكوين مواقع لها على الانترنيت وان يكون لها فضائيات تعبر عن افكارها وتوجهاتها .

ثانياً: المقترحات

١- نشر ثقافة حقوق الانسان وخاصة حرية التعبير والنشر وحرية الرأي بما يعزز الثقة لدى الأفراد في التعبير عن افكارهم ورايهم وخصوصاً المتعلقة بتصرفات الحكام وكيفية ممارستهم للسلطة.

٢- تعزيز مفهوم المشاركة السياسية للأفراد والتأكيد على ان السلطة مصدرها الأفراد وان الغرض منها المحافظة على المجتمع الانساني وان الحكام هم نواب عن الأفراد في ممارستها فهي ليست ملك لهم وانما هم يمارسونها بالنيابة عن الأفراد.

٣- تشريع قوانين تؤكد على حرية الوصول للمعلومات من قبل جميع الأفراد ومن خلال استخدام وسائل الاعلام الحديثة مثل الانترنيت والفضائيات لكي يتمكن الأفراد من

الحصول على المعلومات الخاصة بتصرفات الحكام وممارساتهم ومدى انطباقها مع ما يحملونه من تصور لفكرة الشرعية.

٤- تمكين جميع الأفراد وتعليمهم حول كيفية استخدام وسائل الاعلام الحديثة من هاتف محمول وانترنيت لكي يتمكنوا من استخدامها فالتعبير عن أرائهم والحكم على مدى شرعية تصرفات الحكام ونشرها من خلال هذه الوسائل لكي يطلع عليها الجميع ويقرروا مدى شرعية سلطة الحكام .

الهوامش

(*) سمر كرم ، وسائل الإعلام الحديثة: وسيلة تفاهم أم عقبة أمام حوار جاد ، مقال منشور على الانترنيت على الموقع: www. DW 2011.com

(١) د. طارق سيد احمد الخليفة، الاعلام في عصر المعلومات، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ص٤٠ .

(٢) شيماء الجوهري ، التطورات العالمية في تكنولوجيا الاتصال الحديثة واثرها على الواقع الاعلامي المصري الراهن ، بحث منشور على الانترنيت على الموقع .www.EI4EG.NET

(٣) د.طارق سيد احمد الخليفة، الاعلام المحلي في عصر المعلومات ، المصدر السابق،ص٤٤.

(٤) د.طارق سيد احمد الخليفة، الاعلام المحلي في عصر المعلومات ، المصدر السابق،ص٥٦.

انظر كذلك :

Simon j-HULME-The MODERN MEDIA-The impact on Forign POLICY.FORT LEAVEN WORTH KANSAS2001-P33.

(٥) د.سناء محمد الجبور الاعلام والرأي العربي والعالمي دار اسامه للنشر الاردن الطبعة الاولى ٢٠١٠ص٣١.

(٦) عاطف عدلي ، الاتصال والرأي العام ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،٢٠٠٥ ،ص٢٥

(٧) B-Wo,CIECH SADURSK_LAWS LEGITIMACY.ANDEMOCRACY-PUIS- OXFORD – JOURNAL OF LEGAL STUDIES- VOL-26-No-2(2060).PP.377-409.

(٨) احمد بهاء الدين ،شرعية السلطة في العالم العربي، دار الشروق،القاهرة،١٩٨٤،ص١٥.

(٩) احمد بهاء الدين ،شرعية السلطة في العالم العربي، المصدر نفسه ، ص١٣.

(١٠) د. سمير تناغو ، شرعية السلطة العقلية المؤقتة مقال منشور على موقع الاهرام اليومي الرقم ٢٠١٠ على الموقع الالكتروني www.AlaWamm-Net.Com

(١١) د.احسان المفرجي وآخرون ،النظرية العامة في القانون الدستوري.

(١٢) د. مي العبدالله ، الاتصال والديمقراطية ، دار النهضة العربية بيروت ،الطبعة الاولى، ٢٠٠٥، ص٣٧٨.

(١٣) د. حسن علي حقوق الانسان، وكالة المطبوعات، الكويت، بلا سنة طبع، ص١٢٥.

(١٤) كامل القيم –قياسات الرأي العام .. بين المنظور الاعلامي والتوظيف السياسي، الحوار المتمدن، العدد ٣٠٢٠ في ٢٠١٠/٥/١٣.

(١٥) شريهان توفيق، المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الاول لقسم الاعلام كلية الآداب جامعة اسيوط ١٩-٢٠٠٨/٢/٢٠، ص٢.

(١٦) د. علي محمد رحومة ، الانترنيت والمنظومة التكنولوجية اجتماعية مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،الطبعة الاولى ،٢٠٠٥ ،ص٣٨٠.

(١٨) شريهان توفيق ، المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة ، المصدر السابق ص٥.

(١٩) د.مراد بن علي زريقات ، تأثير وسائل الاتصال الالكترونية في الرأي العام ، ورقة عمل مقدمه ضمن ندوة الجرائم الالكترونية ،مؤتمر القاهرة لأمن المعلومات المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٩ ،ص٧

(٢٠) د.مراد بن علي زريقات، تأثير وسائل الاتصال الالكترونية في الرأي العام، ورقة عمل مقدمة.

(٢١) د. غسان منير حمزة – الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والاعلام – دار النهضة العربية – ٢٠٠٢ – ص٢١٩.

(٢٢)ملف الثورات والاصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – الدوحة – ٢٠١١ – ص٣٧ بيروت – ٢٠٠٢ – ص٢١٩.

(٢٣) كاي حافظ فيليب – القنوات الفضائية العربية (دور الشبكات الاخبارية العابرة للحدود في التحول السياسي) مجلة ترجمات – تصدر عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية – العدد ١٩ – السنة الثانية يوليو ٢٠٠٩ – ص٣٠ وما بعدها.

(٢٤) كاي حافظ فيليب – القنوات الفضائية العربية (دور الشبكات الاخبارية العابرة للحدود في التحول السياسي) المصدر السابق– ص٣٥.

(٢٥) كاي حافظ فيليب – القنوات الفضائية العربية (دور الشبكات الاخبارية العابرة للحدود في التحول السياسي) مجلة ترجمات – العدد ١٩ – السنة الثانية يوليو ٢٠٠٩ –– تصدر عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية – ص٤٢.

(٢٦) نعومي صقر ،ن الاعلام الجديد وعملية التغير الاجتماعي والسياسي في العالم العربي المركز اللبناني للدراسات، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٩.

(٢٧) رامي خوري . الوسط المحيط بالتلفزيون الفضائي العربي، المركز اللبناني للدراسات.

(٢٨) رامي خوري . الوسط المحيط بالتلفزيون الفضائي العربي، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦، ص٦٤.

(٢٩) كامل القيم – هل تشهد فضائيات تعاقب السياسيين ؟مقال منشور في الحوار المتمدن – العدد٣١٢٧–٢٠١٠/٩/١٧.

المصـــــادر

١- د. طارق سيد احمد الخليفة ، الاعلام في عصر المعلومات ، دار النهضة العربية ، بيروت، الطبعة الاولى .

٢- شيماء الجوهري ، التطورات العالمية في تكنولوجيا الاتصال الحديثة واثرها على الواقع الاعلامي المصري الراهن ، بحث منشور على الانترنيت على الموقع

www.EI4EG.NET

٣- **Simon j-HULME-The MODERN MEDIA-The impact on Forign POLICY.FORT LEAVEN WORTH KANSAS2001-P33.**

٤- د. سناء محمد الجبور الاعلام والرأي العربي والعالمي دار اسامه للنشر الاردن الطبعة الاولى، ٢٠١٠.

٤- عاطف عدلي ، الاتصال والرأي العام ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،٢٠٠٥.

٥-احمد بهاء الدين ،شرعية السلطة في العالم العربي، دار الشروق،القاهرة،١٩٨٤.وكذلك انظر

- B -Wo, CIECH SADURSK_LAWS LEGITIMACY.
AND EMOCRACY - PUIS - OXFORD – JOURNAL OF LEGAL STUDIES – VOL -26 – No - 2(2060). PP. 377 - 409

٦- د. سمير تناغو ، شرعية السلطة العقلية المؤقتة مقال منشور على موقع الاهرام اليومي الرقم ٢٠١٠ على الموقع الالكتروني www.AlaWamm-Net.Com

٧- د. احسان المفرجي وآخرون ،النظرية العامة في القانون الدستوري.

٨- د. مي العبدالله، الاتصال والديمقراطية، دار النهضة العربية بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥.

٩- د. حسن علي حقوق الانسان ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، بلا سنة طبع .

١٠- كامل القيم – قياسات الرأي العام .. بين المنظور الاعلامي والتوظيف السياسي – الحوار المتمدن – العدد ٣٠٢٠ في ٢٠١٠/٥/١٣.

١١- شريهان توفيق ، المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الاول لقسم الاعلام كلية الآداب جامعة اسيوط ١٩-٢٠/٢/٢٠٠٨ .

١٢- د. علي محمد رحومة ، الانترنيت والمنظومة التكنولوجية اجتماعية مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،الطبعة الاولى ،٢٠٠٥.

١٣- د.مراد بن علي زريقات ، تأثير وسائل الاتصال الالكترونية في الرأي العام ، ورقة عمل مقدمه ضمن ندوة الجرائم الالكترونية ،مؤتمر القاهرة لأمن المعلومات المنعقدة بتاريخ ٩/٨/٢٠٠٩ .

١٤- د.غسان منير حمزة – الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والاعلام – دار النهضة العربية – ٢٠٠٢ .

١٥- ملف الثورات والاصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – الدوحة، ٢٠١١، بيروت، ٢٠٠٢ .

١٦- كاي حافظ فيليب – القنوات الفضائية العربية (دور الشبكات الاخبارية العابرة للحدود في التحول السياسي) مجلة ترجمات – تصدر عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية – العدد ١٩ – السنة الثانية يوليو ٢٠٠٩.

١٧- نعومي صقر، الاعلام الجديد وعملية التغير الاجتماعي والسياسي في العالم العربي المركز اللبناني للدراسات ،الطبعة الاولى ،بيروت ،٢٠٠٦ .

١٨- رامي خوري. الوسط المحيط بالتلفزيون الفضائي العربي، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦.

The effect of modern media devices upon the public opinion guarantying the legitimacy of authority.

Instructors. Dr. Ballasim Adnan Abdullah.
Instructors. Dr. Ahmed Fadhil Hussain.

ABSTRACT

It is essential to identify the concepts of public opinion and the legitimacy of power and the modern media for through define the concept of public opinion shows us how the contribution of individuals defining in the evaluation of the actions of the rulers and their acceptance by the people. One of the most important means of public opinion is the modern media, like satellite channels, Internet and mobile phone through with individuals can express their views about how to exercise power. The modern media have contributed in enabling individuals express their views and criticism of the work of the rulers essily and with lower costs and these contributed means in the formation of popular protests, and sits in, and revolutions that toppled the rulers of illegal , also used the political parties and civil society institutions such means in the formation of public opinion and the delivery of voice for individuals and through it showed its assessment of the work of the referees and the legality of their actions .And we have focused through this research on the effectiveness of the use of new media in the Arab countries in particular, given the nature of the stage taking place in these countries calls for freedom of expression and to change Systems despotic political , which has lost its legitimacy will show how to use the people in the Arab world these modern means and how it affected including the events of this change.